

ذكرة الختي فيعطي ثلاثة ويبقى احدى ووقف فان
النقص بالذمومة لانه وان النقص ما انوثه اخره ايس الواجب وان
سبقه بوقف الى ان يصطالحا **قوله** فللزوجة الخمس وهو ثلاثة لان
المسئلة من اربعة وعشرين **قوله** ولان السدس وهو اربعة
لذلك **قوله** والختي ثلث الباقي وهو خمسة وثلثان او نقول
سنة الاكثا **قوله** ولان نصف الباقي وهو ثمانية ونصف
قوله ووقف سدس الباقي وهو اثنان ونصف وثلث او نقول
ثلاثة الاسدس **قوله** فبمسئلة ذكرهم منهم ثمة من ثمانية
واربعين لان الباقي بعد فرض الزوجة والام مسعة عشر على
اثنى عشر لا تقسم عليه تمام ولكننا شابهنا فاحترق الاثنى عشر
اصلا اربعة وعشرين يحصل ثمانية واربعون **قوله** ومسئلة
الوثمة من اثنى وسبعين فانك تضرب الثلاثة عدد الروس
في اصلها اربعة وعشرين يحصل ما ذكر **قوله** والجامعة لها
مائة واربعة واربعون الى اخره لان ثلث من الثمانية والاربعين
اثنان وثلث من الاثنى وسبعين ثلثة فاذا اضربت ثلث
من احداهما في كمال الاخرى حصل اذ ذكره فاذا اختمت هذه
الجامعة على مسئلة الذكورة حصل لكل واحد من الثمانية والاربعين
ثلاثة وان قسمتها على سبعة اانوثه تحصل لكل واحد اثنان
قوله للزوجة ثمانية عشرى مطلقا لانها من مسئلة الذكورة ستة مقرونة
في ثلاثة عدد الحاصل لكل واحد من مسئلة الذكورة من الجامعة فثمة
ما ذكره ولها من مسئلة الاوثة تسعة مقرونة بجميع الاثنى الحاصلة
من ثمة الجامعة على ما قال **قوله** ولان اربعة وعشرون
على التقدير لانها في مسئلة الذكورة ثمانية فثمة اربعة

وعشرين

وعشرين ولها في مسئلة الاوثة اثنى عشر في اثنى باربعة وعشرين فلم يختلف حالها
في التقدير **قوله** والختي بتقدير الاوثة اربعة وثلاثون لان الاخر في خمسة اوثة
فله ما ذكره لان له من الواجب من سبعة عشر مقرونة في اثنى باربعة وثلاثين
قوله ولان احدى وحسون بتقدير ذكورة الختي اي لان له من مسئلة الذكورة ستة
عشر مقرونة في ثلثة اثنان وحسن **قوله** والوقوف بينهما سبعة عشر ان النقص
الختي بالذكورة اخذها او بالانوثة فهي للذكر ولا وقف حتى يصطالحا كما قل
قوله واحكم على المقوق حكم الختي اي حكمه من المعادلة بالاضر من بتقدير
جباته او بوجه الخان يظهر حاله من موت وصيانة او بغيره فان موت
اجتهاد ان يترك وقت حكمه لانه موتة ودفن الا نحو ولكن الاخر اذا كان
موقوفه وان كان لعن لم يهرى بالتمتع **قوله** ما تقدم فيما اذا كان
المقوق وارثا او موروثا فيوقف ماله جميعه الثبوت موثقة بينة
او حكم القاضي بموته اجتهادا عند مضي مدة لا يمتدش مثله اليها عالما
والراجح عندنا انها لا تقدر بمدة بل بالخبرة غلبة الظن باجتهاد القاضي
قوله فان حكمه حكم المقوق اشار الى ان في الدعوى فاما محذوفها
والاصل وهكذا حكم حذوفات الحال فقولهم رت شي في جميع هذه الصور
فان رت لو كان انعصا له شيئا بجناية على اية توجب العز ورت المرة
عنة فقط دون الموقوفه لاجله فيعود لبقية الزوجة وكانه كالعدم
بالنسبة لذلك ايضا **باب ميراث العرة** **قوله** كان يدين المقدم
الكل من الجواب عنه **قوله** وان تمت قال العلماء الموت لخارق عوا
اجتهاد ان يقال جميعة الموت عدم الحياة عماس شانه الحياة بالفعل
فدخل السقط وخرج الجمادات او احوادث اي نازل يقال حدث النبي
مروثا وحدثنا وحدثنا نازل وحدث في كلامه انما مفة لموسى وحدث
ايما حدث **قوله** عم الجمع اي من القوم المذكورين وقوله كالخرف